المحاضرة رقم 10 العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع:

لسيدنا الإمام علي رضي الله عنه مقولة اقتصادية يمكن اعتبارها أساساً قوياً من أسس الحياة الاقتصادية للمجتمع بشكل عام: " ما اغتنى عني إلاّ بفقر فقير، وما افتقر فقير إلا بغنى غني.

إن موضوع العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، كان قد شغل اهتمام الكثير من المفكرين والعلماء، حيث يرى ابن خلدون أن العمل هو أساس الدخل بما يأتي به من أرباح، وهذا خاضع لطبيعة العمران أي خصائص الحياة الاجتماعية، وفي استقرائه للعلاقة بين الاقتصاد والعمران البشري " الاجتماع" يفسر ابن خلدون الاختلاف الحاصل بين أجيال البشر إلى تباين طرائقهم في العمل والمعاش، وغالبا ما يجتمع البشر لأجل تلبية حاجياتهم المعيشية ضمن الدائرة الاقتصادية، حيث يبدؤن بالسعي والنشاط لضمان الضروري من المعاش والأرزاق، ثم يتدرجون نحو تحصيل الكمالي من الرزق، ووقتها يميلون نحو الدعة ورغد العيش وبلوغ مستويات من الرفاهية، وغالبا ما يؤدي هذا المستوى من الاقتصاد إلى إنتاج تعقيدات ضمن الحياة الاجتماعية، ويصبح الناس في حالة من الجري دوما نحو المزيد من الرزق والمعاش، فما كان بالأمس رغد، أصبح في واقع الناس اليوم من الضروري، وحينها تبدأ دورة نشاط جديدة لتحصيل الرفاهي والتفاخري، عندها يمكن القول أن انتقال الإنسان من مستوى البدو إلى مستويات التحضر.

ويرى ابن خلدون أن اختلاف أحوال الناس الاجتماعية مرتبط باختلاف أحوالهم الاقتصادية. كذلك يرى" ابن خلدون "أن العمل هو أساس الدخل بما يأتي به من ربح، كما يحذر ابن خلدون من تسخير الناس في بعض الأعمال بغير حق فهذا نوع من أنواع الظلم، شأن جباية الأموال بطرق غير مشروعة ومنصفة فهو من مؤشرات الظلم الذي يتسبب في تدهور أحوال العمران، لأن قيمة العمل تتحدد من خلال الكسب ، والعمل دون كسب معناه اغتصاب, وإهدار لقيمة العمل وهنا يتناول ابن خلدون العلاقة بين الدولة والمجتمع، والمجتمع بالاقتصاد وهكذا نظر

"ابن خلدون "للظاهرة الاقتصادية في سياقها الاجتماعي في تلك الفترة وكان سباقا بالعديد من الطروحات والأفكار عمن جاؤوا من بعده.

وموضوع العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع كان قد تناوله العديد من الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع من أمثال هربرت سبنسر، وكارل ماركس، وايميل دوركايم، و ماكس فيبر، وكانت رسالته للماجستير بعنوان:" الاقتصاد والمجتمع" كما تناول تالكوت بارسونز كذلك العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع كما ذكرنا آنفا، وحاول رفقة سميلنر البرهنة على أن النظرية الاقتصادية هي جزء من النظرية العامة للأنساق الاجتماعية، والاقتصاد مستغرق ضمن النظام الاجتماعي الكلي، حتى وان كان دوره الوظيفي ضمن النظام الاجتماعي الكلي مؤثرا.

حيث كان هربرت سبنسر الأب الثاني لعلم الاجتماع بعد أوجست كونت، قد أولى اهتماما بما هو اقتصادي في أبرز كتاباته ومؤلفاته، حيث كان محررا في جريدة اقتصادية مهمة تسمى :" الايكونوميست" ، وكان قد قدم رؤية فلسفية متطرفة في بعدها الليبيرالي.

واستنادا إلى ذلك المبدأ التطوري، ميز" سبنسر "بين نمطين أساسيين في تطور المجتمعات هما :المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي .حيث يسود المجتمع العسكري نوع من التعاون يسمى بالتعاون الإجباري، والعكس بالمجتمع الصناعي حيث يسود التعاون الاختياري، وطبيعة التعاون الإجباري إنما يعكس طبيعة هذا المجتمع وطبيعة التنظيمات الداخلية فيه واستعدادها الدائم وتأهبها للحروب والعمليات العسكرية، وغالبا ما تكون السلطة مركزية في الاتصال واتخاذ القرارات، وهي متمركزة في أيدي القادة العسكريين، وتوجد قيود متعددة على الفرد والحرية والملكية .كما يقوم النشاط الاقتصادي في هذا المجتمع على الاكتفاء الذاتي وقليل من التجارة الخارجية، وغالبا ما ينشأ الفرد على قيم الطاعة والولاء والإخلاص، أما المجتمع الصناعي فهو عكس المجتمع العسكري، وهو المجتمع الذي أخذت ملامحه تتطور منذ انهيار العصور الإقطاعية .وأهم ما يميز هذا المجتمع

أن نشاطاته لم تسخر من أجل الحروب بل تقوم على أساس الطابع الاختياري التطوعي، وعلى حياة التبادل بين الأفراد من أجل تبادل الخدمات، وذلك ناتج عن تقسيم العمل والتخصص[1]

أما **كارل ماركس** فقد أولى أهمية كبيرة للاقتصاد كقانون أساسي وعنصر رئيسي في تطور وتغير الحياة الاجتماعية، وفي سيرورة الحركة المجتمعية ، فحسب ماركس أن عمليات الإنتاج هي أساس وجود وتطور أي مجتمع كان، ويظل الاقتصاد في كل المجتمعات يشكل البنية التحتية التي تتحكم في طبيعة ونوع البنية الفوقية لأي مجتمع، متمثلة في الأفكار والمعتقدات والقيم وطبيعة النظام السياسي وحتى المنظومة الثقافية.

وحسب كارل ماركس يؤثر نوع الاقتصاد السائد في أي مجتمع شكل الملكية، و طبيعة العلاقات الإنتاجية بين أفراد المجتمع. فحينما تكون الملكية مشاعية أي جماعية تختفي الطبقات، وحينما يكون الشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج هي الملكية الفردية يتغير شكل العلاقات الإنتاجية بين أفراد المجتمع وتصبح أمام مجتمع طبقي ينقسم فيه المجتمع عادة إلى طبقة نافذة ومسيطرة تسمى بالبرجوازية في المجتمع الرأسمالي وطبقة خاضعة مستغلة والتي يطلق عليها البروليتاريا.

أما بالنسبة **لايميل دوركايم** فكان الإسهام الأبرز الذي قدمه ايميل دوركايم في دراسته للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع يكمن في دراسته لقضية اجتماعية هامة ، تتعلق بدراسة عمليات وأنماط التضامن الاجتماعي، وكذلك تناوله لمسألة ذات طابع اقتصادي تتمثل في تقسيم العمل.

ويرى دوركايم أن ظاهرة تقسيم العمل في العصر الحديث تطورت بصورة أكثر تعقيدا مما كانت عليه في العصور الماضية، هذا التطور كانت نتيجة لظهور متغيرات جديدة في العصر الصناعي الحديث مثل استخدام قوة الآلات ونمو رأس المال، ومن ثم كانت الحاجة إلى تحديث نظام لتقسيم العمل من أجل تطوير المهن والوظائف Occupation على أساس التخصص Specialization ليس فقط في المصانع والمشروعات الصناعية والتجارية والتنظيمات

[1] – علي عبد الرازق حلبي وآخرون :نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .1998 ص436 ،ص437

السياسية والدينية فحسب، بل في جميع الأنشطة الاجتماعية، وهكذا أصبحت ظاهرة تقسيم العمل حاجة ملحة ملازمة للتطور والتغير الذي حدث في البناءات التنظيمية والاجتماعية.[2]

والتفاعل السببي بين الاقتصاد والمجتمع يدور حول توفير التسهيلات التي تهيئ لأشكال البناء الاجتماعي الموجودة تلك المقادير وذلك التنوع في السلع والخدمات المطلوبة لها، فالهدف من الاقتصاد هو إنتاج التسهيلات التي تساعد في أدائه لدوره في ظل ارتباطه بالنظم الاجتماعية الباقية بالمجتمع، وبالطبع فانه إذا حدث تغير في هذه التسهيلات المتاحة فانه يحدث بالتالي تغيرا في بقية المجتمع والعكس صحيح. [3]

إن ما أصبح متفق عليه الآن هو أن النشاط الاقتصادي عندما ننظر إليه نظرة خالصة نجد أنه عملية اجتماعية بشكل أو بآخر، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أشار البعض وعلى رأسهم ريموند فيرث أن معظم العلاقات الاجتماعية لها جوانب اقتصادية، وأن عنصر الاختيار:" choice " في مجال المراكز الاجتماعية :" social situation" يتضمن استخداما اقتصاديا للموارد المتاحة من الوقت والطاقة وغيرها... فالقضية الأساس هي تحليل الحياة الاقتصادية كنسق فرعي للمجتمع، حينها ندرس الاقتصاد باعتباره نظاما متمما لنظام آخر أكبر هو المجتمع على ما يقول تالكوت بارسونز، فالأنثروبولوجيا الاقتصادية هي العلم الذي ينصب أساسا على دراسة الجوانب الاقتصادية في العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأشخاص[4]

إن السعي لمعرفة وتفسير كنه الكون المادي لا يقل أهمية عن فهم الدين وعالم الروحانيات لدى الإنسان.وتحديدا النشاط الإنسان في سعيه للحصول على المعاش والمسكن والملبس " الاقتصاد وفق الأسس الرئيسية" والذي يشكل قوة مادية ، حيث يتطلب الأمر ضرورة

---

[2] – عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع

[3] - عبد الله عبد الغني غانم:"النظرية في علم الإنسان الاقتصادي،

4 - المرجع نفسه،

تنظيمها حتى لا يتم التأسيس لفكرة الفساد والنزوع نحو الطغيان. فالحياة الاقتصادية من الأسس الرئيسية للوجود الإنساني، ويعتبر الاقتصاد المحرك الأساسي لحياتنا المعاصرة ، حيث يعمل الفرد جاهدا لتلبية حاجياته وتحقيق طموحاته من الربح وزيادة رأس المال، والسعي دوما لتحقيق الرفاهية.

ويبقى سعي الأفراد ضمن النشاط الاقتصادي محكوما بمجموعة من الدوافع والمحددات تختلف من مجتمع لآخر، فإذا كان الاقتصاد الرأسمالي في وقتنا المعاصر ينطلق من مقولات منظريه الأوائل كما قال آدم سميت ذات يوم:" دعه يعمل دعه يمر" دعما للحرية الفردية والملكية الفردية في عالم الاقتصاد، فنجد المنطلق التأسيسي للحياة الاقتصادية مثلا في الحضارة العربية الإسلامية نجد أن الحياة الاقتصادية تخضع للأساس الأخلاقي، كما أن تنظيم النشاط الاقتصادي مؤشر على تحضر الإنسان ، بالإضافة إلى تدخل القواعد والعادات الاجتماعية في الحياة الاقتصادية.

ففي علاقة الاقتصاد بالمجتمع في الإسلام نجد أن الإسلام قد عمل على تحرير النشاط الاقتصادي من النزعة القدرية، والتي كانت منتشرة من زمن بعيد في العديد من البيئات والمجتمعات، كما حارب الإسلام النزعة التواكلية في الكسب والرزق، فالاقتصاد لا يمكن فصله عن أساسه الأخلاقي، فإذا كان الاقتصاد يؤشر لإرادة حقيقية لوجود الإنسان، فانه يشكل أيضا سلطة تعمل على ربط هذا الوجود بالمبادئ الأخلاقية. تفاديا لحدوث فوضى الحياة الاقتصادية، والانحراف من العدل في الحياة الاقتصادية إلى الطغيان والإفساد . قال الله تعالى:" ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين" وقال جل شأنه:" إن الله لا يحب المسرفين"